المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

أحدثت المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية في ما يلي "المطبعة" سنة 1860 في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وتحولت في سنة 1966 إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتّع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي[1]. وأصبحت في سنة 1999 مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وصنّفت منشأة عمومية[2].

وتتمثّل مهامّ "المطبعة"[3] أساسا في "طبع وتزويد وتوزيع جميع نشريات الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحلية والمؤسسات ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية" وكذلك "في طبع وتزويد جميع الوثائق والمطبوعات والمعلقات" وذلك فضلا "عن النشر الإداري والقانوني والجامعي". كما تتولّى"المطبعة" تقديم المساعدة والنّصح الفني عند الطلب في مجال الطباعة والوثائق الإدارية.

وفي موفى سنة 2010، بلغ رقم معاملات"المطبعة" ونتيجتها الصافية المحاسبية ما قيمته على التوالي 21,226 م.د و2,539 م.د. ويعمل بالمطبعة 513 عونا صرفت لهم أجور بقيمة 6,634 م.د.

وقصد التأكّد من مدى توفّق المؤسسة في تأمين أنشطتها ومن مدى إيفائها بتعهداتها إزاء حرفائها بالنجاعة المطلوبة فضلا عن مدى فاعلية تنظيمها ونظام معلوماتها، تولّت دائرة المحاسبات إجراء مهمة رقابية شملت مختلف أوجه نشاط "المطبعة" خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى موفى جويلية 2011. ومكّنت الأعمال الرقابية من الوقوف على نقائص

---

[1] بمقتضى الفصل 26 من القانون عدد 46 لسنة 1965 المؤرخ في 31 ديسمبر 1965 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 1966.

[2] بموجب الأمر عدد 2378 لسنة 1999 المؤرّخ في 27 أكتوبر 1999 والمتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية.

[3] حسب الفصل الأول من الأمر عدد 1685 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية 2000 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب تسيير المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 3050 لسنة 2006 المؤرخ في 20 نوفمبر 2006.

تتعلّق بنشاط الطباعة والنشر وبالنشاط التجاري وبالتّنظيم والنظام المعلوماتي المعتمد من قبل المطبعة.

I- نشاط الطباعة والنشر

يتمثل نشاط الطباعة والنشر بـ"المطبعة" أساسا في الإصدارات الرسمية والمطبوعات الأمنية والإدارية والمطبوعات حسب الطلب فضلا عن التوثيق القانوني. ومكّنت الأعمال الرقابية من الوقوف على نقائص بخصوص الاقتناءات وتنفيذ الإنتاج ومتابعته.

أ -الاقتناءات

أبرز النظر في نفقات "المطبعة" نقائص شابت اقتناء تجهيزات الإنتاج والموادّ الأوّليّة.

1- تجهيزات الإنتاج

تولّت "المطبعة" خلال الفترة 2006-2010 اقتناء معدّات صناعية بما جملته 12,202 م.د مسجلة نسبة إنجاز جملية بلغت حوالي 94 % مقارنة بالتقديرات. ولوحظ عدم تقيّد المنشأة بالبرمجة السنوية للاستثمار بعنوان المعدّات الصناعية ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع تكلفة بعض التجهيزات مقارنة بالاعتمادات المبرمجة وإلى التغييرات التي أدخلت على إنجاز بعض المشاريع ممّا استوجب "إعادة ترتيب الأولويات حسب الحاجيات".

ولم يتمّ إلى غاية موفى جوان 2011 الشروع في إنجاز ميزانية الاستثمار لسنة 2011 بعنوان المعدّات الصناعية والبالغ مجموعها 2.030 أ.د.

وأدّى إرجاء اقتناء بعض الآلات أحيانا إلى ارتفاع في كلفتها التقديرية بلغ بالنسبة إلى إحدى الآلات المبرمجة لسنة 2006 والتي تمّ اقتناؤها في سنة 2007 ما نسبته 30 % من الاعتمادات الأوّلية التي تمّت برمجتها.

واتّسمت برمجة الاقتناءات أحيانا بعدم الدقّة في تحديد المعايير الفنية الدّنيا ممّا استوجب إدراج تعديلات فنية في مستوى كراس الشروط الفنية الخاصة أدى إلى إعادة طلبات العروض والتأخير في إنجاز الصفقات. ويذكر من ذلك طلب العروض الدولي عدد 2008/22 حيث تخلّت "المطبعة" عن أحد الشروط الفنية الدنيا من القسطين 1 و3. وكذلك كان الشأن بخصوص القسط عدد 5 من طلب العروض الدولي عدد 2007/13 حيث تمّت مراجعة كميات مكمّلات الآلة موضوع القسط المذكور نظرا إلى تجاوز العرض المالي المقدّم من قبل العارض الوحيد للاعتمادات المبرمجة. ونتيجة لذلك قامت المؤسسة بإعادة طلب العروض الذي أفضى إلى اختيار نفس العارض "سيماق" بعد أن عدّل عرضه الجديد.

وتبيّن أنّ "المطبعة" لم تحترم أحكام الفصل 10 من الأمر المنظم للصفقات العموميّة الذي نصّ على أنّه "يجب أن لا تؤدّي الخاصيات الفنية التي تضبطها كراسات الشروط إلى تمييز بين المشاركين أو تضييق مجال المنافسة أو ذكر أيّة علامة تجارية أو منتجين معينين" حيث ضمّنت كراس الشروط الخاصة بطلب العروض عدد 2008/22 إشارة إلى نظام الطباعة المستغلّ من قبل "المطبعة".

كما تولّت "المطبعة" أيضا التنصيص ضمن كراس الشروط الفنية الخاصة بطلب العروض عدد 2006/17 على العلامة التجارية والمنتج للآلة التي سيتمّ ربطها بالآلات الصناعية المزمع اقتناؤها ممّا جعل المشاركة تقتصر على عارضين اثنين هما "سيماق" و "روتاتاك" تبين أنّ الأوّل هو الممثّل الوحيد للثاني في البلاد التونسية.

وإجمالا، تبيّن بخصوص اقتناء المعدّات الصناعية التي تمّت خلال الفترة 2006-2010 استئثار المزوّد "سيماق" بنسب هامّة[1] من مجموع صفقات المعدّات بلغ أقصاها 97 % في سنة 2010.

من جهة أخرى، سجّلت "المطبعة" تأخيرا في القيام بالإجراءات اللازمة لرفع تحفظات تمّ تسجيلها عند الاستلام الوقتي لآلة تجميع قيمتها 241 أ.د وتعلّقت بعدم تطابق هذه الآلة مع المواصفات الفنية المحدّدة بكراس الشروط. ولم تتولّ المؤسسة مراسلة المزوّد بشأن

---

[1] 23,65 % في سنة 2006 و63,79 % في سنة 2007 و40,74 % في سنة 2008 و38,52 % في سنة 2009.

هذه التحفّظات إلاّ بعد 5 أشهر من تاريخ الاستلام الوقتي ممّا أدّى إلى عدم رفع التحفّظات المذكورة حيث أنّ المصنّع المنتج لها تخلّى عن تصنيعها.

ولتفادي مثل هذه الوضعيات فإنّ "المطبعة" مدعوّة إلى العمل على توسيع قاعدة المنافسة والحرص على احترام التراتيب المنظمة للصفقات عند إعداد كراسات الشروط وإيلاء عملية استلام المعدات الأهمية التي تستحقها ضمانا لحقوق المنشأة وحرصا على حسن استغلال الاقتناءات.

2- الموادّ الأوّليّة

تطوّرت الاعتمادات المخصصة لاقتناء الموادّ الأوّليّة من ورق وموادّ قابلة للاستهلاك وأوعية ووسائل لفّ خلال الفترة 2006-2010 بنسبة 3,79 % سنويا لتبلغ 7,652 م.د. وبلغ معدّل استهلاك هذه الاعتمادات خلال الفترة المذكورة 92 %.

وشهدت عمليات تزوّد "المطبعة" إخلالات تتنافى والمبادئ الأساسية المنظّمة للصفقات كإبرام صفقة بالتفاوض المباشر بقيمة 161,660 أ.د بخصوص قسطين من الصفقة عدد 2010/8 لاقتناء ورق الفليقراني دون احترام أحكام الفصل 19 من الأمر المنظم للصفقات الذي نصّ على ضرورة إعادة الإجراءات المتعلّقة بإبرام الصفقة في شأن الحصص غير المسندة مع عرض الملفّ على نفس لجنة الصفقات التي أبدت رأيها في الملفّ الأصلي. وأفادت "المطبعة" في هذا السياق بأنّ ذلك مردّه عدم استجابة المزوّد للشّروط الفنية الدّنيا المطلوبة والسّهو بخصوص إدراج معلومة فنية ضمن هذه المعايير.

ب- تنفيذ الإنتاج ومتابعته

تمّ الوقوف على نقائص تعلّقت بمؤشرات الإنتاج والإنتاجية وبصيانة معدّات الإنتاج وبمدى احترام مواصفات المحافظة على البيئة وبكلفة الإنتاج وجودة منتوجات المطبعة.

1- مؤشرات الإنتاج والإنتاجية

لئن تمّ إعداد أغلب مؤشّرات الإنتاج والإنتاجية من قبل لجنة تمّ تكليفها بإعداد مشروع دراسة ومراجعة مقاييس الإنتاج والإنتاجية بـ"المطبعة"، فإنّ هذه اللجنة لم تجتمع منذ سنة 1996 للنظر في تحيين هذه المؤشّرات رغم التغييرات التي شهدها أسلوب الإنتاج فضلا عن اقتناء تجهيزات جديدة. كما لم يشهد السّجلّ الخاص بمؤشرات التجهيزات أيّة مراجعة منذ سنة 2003 رغم تراجع مردودية بعض التجهيزات بحكم قدمها.

ولم تتولّ "المطبعة" تحديد مؤشرات إنتاجية بشأن التجهيزات التي تمّ اقتناؤها بعد 2003 حيث اكتفت بضبط المؤشرات التقنية الخاصة ببعض المعدّات الشبيهة بها. فعلى سبيل المثال، تمّ وضع مؤشرات إنتاجيّة آلة التجميع المقتناة في سنة 2008 باعتماد مؤشرات إنتاجيّة آلة مشابهة لها تمّ اقتناؤها منذ سنة 1996.

من جهة أخرى، تبيّن أنّ الهيكل التنظيمي للمطبعة لم يكرّس استقلاليّة الوحدة المكلّفة بمتابعة الإنتاجيّة إذ جعلها ترجع بالنظر إلى إدارة الإنتاج. ونصّ الهيكل ذاته على أنّ إدارة الإنتاج تشمل إدارة فرعية لمتابعة الإنتاج تعمل على تنفيذ برنامج الإنتاج وتسهر على احترام الآجال وجودة المنتوجات وتتولى التنسيق بين مصلحتي الطباعة والتسفير. غير أنّه لم يتمّ تفعيل هذه الإدارة الفرعية التي ظلّت شاغرة إلى تاريخ المهمّة الرقابيّة.

وتمّ بمقتضى مقرّر عدد 510 مؤرخ في 25 سبتمبر 2006 إحداث لجنة تعنى ببرمجة الملفات التقنية لخدمات الطباعة تجتمع يوميا للنظر في هذه الملفات غير أنّه لم يتمّ تضمين قرارات هذه اللجنة بمحاضر جلسات ممّا حال دون تكوين قاعدة بيانات تحدّد مسالك الإنتاج بخصوص أعمال الطباعة المماثلة.

ولمتابعة مختلف مراحل الإنتاج انطلاقا من قبول الطلبية إلى عملية التسليم تمّ تكليف عون عرضي تحت إشراف المسؤول عن ورشة التسفير بإعداد بطاقات المتابعة وتوزيعها على مختلف وحدات الإنتاج لتجميع المعطيات الضرورية. غير أنّه لم يتمّ إنجاز هذه المتابعة بسبب عزوف بعض الورشات عن تعمير البطاقات.

2- صيانة معدّات الإنتاج

بلغت تكاليف صيانة المعدات 137 أ.د في سنة 2010 مقابل 61 أ.د في سنة 2007.

وخلافا لمقتضيات الفصل 8 من ملحق الأمر المتعلق بالهيكل التنظيمي لـ"المطبعة" الذي نصّ على أنّ "مصلحة برمجة ومتابعة أشغال الصيانة مكلّفة خاصّة بإعداد برنامج صيانة وقائيّة لمعدّات الإنتاج حسب نوعيّتها"، لم يشمل البرنامج المعدّ من قبل هذه المصلحة جميع التجهيزات على غرار تجهيزات الورشة الأمنيّة. وتراوحت نسبة إنجاز برنامج صيانة معدّات الإنتاج بين 56 % و90 % خلال الفترة من 2006 إلى جوان 2011.

وفي ما يخصّ الصيانة العلاجيّة، فإنّه يتمّ القيام بالصّيانة الكهربائية والميكانيكيّة حسب الطّلب بكلّ التجهيزات باستثناء المعدّات الإعلامية.

ولضمان نجاعة أعمال مصلحة الصيانة فإنّ الأمر يستدعي مسك إحصائيات محّينة وإرفاق عمليات الإصلاح بتقارير تُبين نوع العطب وقطع الغيار المستعملة والمتدخلين ومدّة الإصلاح ونتائجه فضلا عن مسك جذاذات متابعة صيانة لكلّ التّجهيزات تبيّن عمليات الصيانة الوقائية والعلاجية التي تمّ إنجازها.

وقد اتّضح أنّ المعطيات اللازمة لضمان حسن متابعة عمليات الصيانة على غرار متابعة حركة قطع الغيار لم تكن متوفّرة في ما عدا الثلاثيّة الأخيرة لسنة 2009. كما تبيّن أنّه تمّ التوقّف عن إعداد جداول للمتابعة اليومية لآلات الطباعة منذ موفّى جوان 2009.

3- التأثيرات البيئية لعملية الإنتاج

تقوم "المطبعة" بتثمين فضلات الورق المتأتية من الإنتاج من خلال بيعها الذي وفّر لها إيرادات بلغت 62 أ.د في سنة 2010.

وخلافا لأحكام الفصل 28 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرّخ في 10 جوان 1996 والمتعلّق بالنفايات وبمراقبة التصرّف فيها وإزالتها، لم تتولّ "المطبعة" مسك دفتر يعتمد نموذجا مرقّما ومختوما من الوزارة المكلّفة بالبيئة تسجّل فيه تباعا كمّيات النفايات وطبيعتها ومصدرها وطريقة معالجتها.

ولم تحتفظ "المطبعة" بالوثائق المثبتة لعمليات التصرف في النفايات الخطرة في السنوات العشرة الأخيرة ولم تقم بتبليغ الوزارة المكلّفة بالبيئة سنويا بكلّ المعلومات حول النفايات التي تفرزها وحول وجهتها وكيفية التصرّف فيها مثلما تقتضيه أحكام الفصلين 33 و34 من القانون المذكور.

من جهة أخرى، وخلافا للأمر عدد 2687 لسنة 2006 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتعلق بإجراءات فتح المؤسسات الخطرة أو المخلّة بالصحة أو المزعجة واستغلالها، لم تقدّم "المطبعة" مطلبا في استغلال مؤسّسة إلى الوزير المكلّف بالبيئة بسبب عدم إعداد مثال إجمالي يتضمّن التهيئة الداخلية للمؤسّسة وعدم إنجاز دراسة للمؤثرات على المحيط مصادق عليها من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

وتجدر الإشارة إلى أنّ "المطبعة" رصدت مبلغ 50 أ.د بميزانيتها للاستثمار بعنوان 2010 وخصّصته للبرنامج المتعلّق بتسوية وضعيتها إزاء التشريع الخاص بالمؤسّسات المرتّبة ضمن قائمة المؤسّسات الخطرة. كما تولّت في سنة 2010 تخصيص مبلغ 50 أ.د لبرنامج إرساء نظام امتصاص فضلات الورق. إلاّ أنّه لم يتمّ الشروع في تنفيذ هذين البرنامجين إلى موفىّ جويلية 2011.

4- كُلفة الإنتاج وجودة منتوجات المطبعة

تمّ ضبط تعريفات الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ونشر بمقتضى قرار الوزير الأول المؤرخ في 19 نوفمبر 1994[1]. وتتولى "المطبعة" تحديد ثمن المطبوعات الأخرى عن طريق بطاقات حساب تعدّها الوحدة المكلّفة بإعداد القائمات التقديرية للأثمان بالتنسيق مع الإدارة العامّة.

وقد تمّ الوقوف على نقائص تعلّقت بتحيين أثمان البيع وبكيفية احتساب تكلفة الإنتاج حيث تولّت "المطبعة" خلال سنة 2009، في غياب محاسبة تحليلية، تعديل أسعار بعض

[1] شهد هذا القرار تنقيحات خلال السنوات 1998 و2003 و2005 و2006.

المنتوجات المعتمدة منذ 2004 دون تحليل تكاليف الإنتاج ودون احتساب تكاليف الاستثمارات المنجزة. وإجمالا لم يتمّ تعديل أثمان بيع سوى 20 مطبوعة من جملة 458 مطبوعة تامّة الصنع.

وتولّت "المطبعة" إحداث وحدة مكلّفة بمراقبة الجودة خلال سنة 2008 تُعنى بالمراحل الثلاثة للطباعة ويعمل بها عون وحيد. واتّضح أنّ عمل هذه الوحدة تشوبه إخلالات في مستوى هيكلتها وتموقعها ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فهي تفتقر إلى مقرّر إحداث يحدّد مهامّها وصلاحياتها ويشرف عليها المسؤول عن مصلحة التسفير التي تخضع بدورها لمراقبة الجودة وتعمل دون برنامج مسبق ممّا يحدّ من نجاعة تدخّلها.

فضلا عن ذلك، اتضح أنّ اللجنة التي تعنى بالجودة توقّفت في موفّى 2010 عن إعداد محاضر اجتماعاتها وبالتالي عن مدّ أصحاب القرار بكشوفات دوريّة حول الإخلالات التي تشوب أنشطة المؤسسة.

من جهة أخرى، لم يتمّ إعداد الضوابط الفنية ومقاييس الجودة بالنسبة إلى كلّ مراحل الإنتاج مثلما تقتضيه أحكام الفصل 11 من الأمر المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي "للمطبعة" وفي غياب الإحصائيات الخاصّة بكمّيات السحب وبكمّيات الأوراق التجريبية وبنسبة الورق المحتمل إتلافه عند الترقيم أو الرشرشة بخصوص مرحلتي الطبع والتسفير، لا تتوفّر لدى "المطبعة" معلومات حول مدى احترام معايير الأوراق التجريبية والأوراق المحتمل إتلافها أثناء الطبع[1].

وتبيّن أنّ الأوراق المتلفة يتمّ تجميعها بإدارة الإنتاج دون تحديد مصدرها ممّا يحول دون قياس الكمّيّة المتلفة بالنسبة إلى كلّ قسم. وقد شهدت الأوراق المتلفة خلال السنوات من

---

[1] المذكّرة الإجرائية عدد 34 لسنة 2005 المؤرخة في 23 نوفمبر 2005.

2006 إلى 2010 ارتفاعا في حجمها[2] وفي نسبتها[3] التي بلغت 20,19 % في 2010 مقابل 16,50 % في 2007.

وإزاء هذه الوضعية فإنّ "المطبعة" مدعوّة إلى توفير الشروط المطلوبة للحصول على علامة إيزو بالنسبة إلى مختلف أنشطتها على غرار علامة إيزو 12647 المتعلقة بـ PAO و2-12647 و3-12647 المتعلقتين بطباعة أوفسات الورقية والدائريّة المعمول بها حاليا في قطاع الطباعة.

II- النشاط التجاري والاستخلاص

شهدت النتيجة الصّافية المحاسبيّة "للمطبعة" انخفاضا متواصلا طيلة السنوات 2006-2010 حيث تراجعت من 3,680 م.د إلى 2,539 م.د[4]. وكان بإمكان المنشأة تحسين نتيجتها الصافية عبر تطوير إيراداتها وذلك خاصّة باعتماد سياسة تسويقية توسّع قاعدة حرفائها فضلا عن تدعيم نشاط الفروع والمكاتب المتواجدة بالشّبابيك الموحّدة وعن تعزيز مجهود الاستخلاص.

أ ـ سياسة التسويق ودعم القدرة التنافسيّة

تُعنى الإدارة الفرعية للبيوعات خاصة بدراسة السّوق[1] وتقوم سنويا في هذا الإطار بتقدير مبيعات مختلف منتوجات المؤسّسة. غير أنّه لم يتبيّن تولّي المؤسّسة تقدير مبيعات فروعها وشبابيكها الموحّدة وتحديد طبيعة حرفائها بين عموميّين وخواصّ. ومن شأن ذلك أن يحدّ من نجاعة السياسة التسويقية للمنشأة خاصّة في ظلّ غياب المعلومات المتعلّقة بعدد

---

[2] بلغ خلال السنوات من 2006 إلى 2010 تباعا 354,041 طنا و377,390 طنا و423,041 طنا و455,518 طنا و488,413 طنا. وإلى موفى ماي 2011، بلغ 142,368 طنا.

[3] تمّ احتساب هذه النسبة بمقارنة جميع الأوراق التي أتلفت بجميع الأوراق التي تمّ استعمالها من قبل إدارة الإنتاج.

[4] بلغت على التوالي 3,223 م .د و3,016 م .د و2,567 م .د خلال سنوات 2007 إلى 2009 حسب تقارير مراقب الحسابات.

[1] الفصل 12 من ملحق الأمر عدد 1184 لسنة 2007 المؤرّخ في 14 ماي 2007 والمتعلّق بالهيكل التنظيمي للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

الحرفاء الذين توقّفوا عن التعامل معها وعدم تحليل الأسباب التي أدّت إلى ذلك وعدم توفّر معطيات رقميّة حول الطلبيات حسب أصناف الحرفاء.

فقد بلغ المعدّل السنوي لرقم معاملات "المطبعة" خلال الخماسيّة 2006-2010 ما قدره 19,574 م.د تأتّى من المطبوعات حسب الطّلب إلى غاية 34,04 % ومن المطبوعات تامّة الصّنع في حدود 23,29 % ومن المطبوعات الأمنية بما قيمته 18,32 % ومن الإعلانات الإشهارية بما يمثل 14,55 %. ولم يتجاوز معدّل رقم المعاملات المتأتّية من المنشورات الرسميّة ومن نشاط النّشر على التوالي نسبتي 4,75 % و5,05 %.

وشهدت المبيعات بعنوان طبع جوازات السّفر والطوابع الجبائيّة والمنشورات الرسميّة طيلة الفترة 2006-2010 انخفاضا بنسبة سنوية بلغ معدّلها على التوالي 0,68 % و11,27 % و4,95 %. وعلى عكس ذلك تطوّرت المبيعات بعنوان المطبوعات حسب الطّلب بنسبة سنوية بلغ معدّلها 3,87 %.

وأبرزت الأعمال الرقابية عدم قيام "المطبعة" بالمجهودات الكافية لتحسين قدرتها التنافسية ولتوسيع قاعدة حرفائها في اتجاه مزيد التعريف بنشاطها واستقطاب الحرفاء الخواصّ لمنتوج المطبوعات حسب الطلب ذلك أنّ نسبة رقم المعاملات المتأتية من الخواصّ لم تتجاوز 15 % من جملة رقم المعاملات، علما أنّ معدّل نسبة استخلاص مستحقّات هذا الصنف من الحرفاء بلغ 87,66 % خلال السنوات من 2007 إلى 2010 مقابل 58 % للحرفاء العموميّين.

كما تبيّن أنّ نسبة فوز "المطبعة" بطلبات العروض لا تزال دون المأمول خاصّة أنّ تطوّر رقم معاملاتها بعنوان المنتوجات تامّة الصنع موضوع طلبات العروض يكاد يكون منحصرا في الحرفاء العموميين ولم يتجاوز نسبة 0,58 % سنويا.

كما لوحظ تراجع كبير في لجوء بعض الحرفاء العموميين إلى اقتناء منتوجات "المطبعة" يبرز بصفة لافتة في مستوى القطاع الصحي. فرغم أنّ المطبعة تُصدر 121 مطبوعة لفائدة المستشفيات العموميّة فقد اقتصرت مبيعاتها لمستشفى سهلول خلال الفترة من 2004 إلى 13 ماي 2011 على عملية وحيدة تمّت في 12 أفريل 2005 بمبلغ 429 دينارا ولم تتجاوز مبيعاتها للمستشفى العسكري بتونس خلال الفترة من 2004 إلى 16 ماي

2011 مبلغ 1.560 دينارا استأثرت منه الاشتراكات بالرائد الرسمي بما جملته 869 دينارا. وباستثناء اقتناء الرائد الرسمي توقّف مستشفى شارل نيكول عن التزوّد لدى "المطبعة" منذ 31 ديسمبر 2005.

وتبيّن ضعف رقم معاملات "المطبعة" المسجّل مع وزارة الصحة العمومية منذ اعتماد هذه الأخيرة طريقة طلبات العروض. فقد أصدرت هذه الوزارة لأوّل مرّة طلب عروض وطني مجمّع يتعلّق بسنتي 2009 و2010 يتكوّن من 5 حصص يبلغ ثمنها الجملي على أساس الكمّيّات الدنيا وباعتبار الأداءات 560,241 أ.د لم تفز منه "المطبعة" إلاّ بحصّة واحدة بلغت قيمتها 203 أ.د. كما أصدرت الوزارة نفسها في سنة 2011 طلب عروض ثان يتعلّق بسنتي 2011 و2012 لم تتحصّل "المطبعة" على أيّة حصّة منه.

ولم تشارك "المطبعة" في طلب العروض الوطني عدد 2009/03 الذي أصدرته كلّيّة الطّبّ بتونس قصد إبرام صفقة إطارية تتعلّق بمناولة خدمات الطباعة والتسفير لدروس مرقونة لفائدة طلبة الكلّية علما بأنّ رقم المعاملات الخاصّ بهذه الصفقة بلغ في سنة 2008 ما قدره 132,415 أ.د.

ولم تفز "المطبعة" بخصوص طلب العروض الذي أصدرته وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة في 17 أفريل 2009 والمتعلّق بطباعة 56 مطبوعة إلاّ بسبع مطبوعات. كما لم تفز بأية مطبوعة من الاستشارة التي قامت بها الوزارة المذكورة في سنة 2010 لاقتناء 62 مطبوعة إداريّة.

واتّضح عدم فوز "المطبعة" بأيّ من الاستشارات الواردة من ثلاثة بنوك لإنجاز مطبوعات حسب الطّلب وذلك خلال الفترة الممتدة بين غرة جانفي 2006 و07 جوان 2011.

واقتصر عدد الاستشارات التي أجابت عنها المطبعة الرسمية والمتعلقة بمنتوجات حسب الطّلب لفائدة الشّركة التونسية للملاحة خلال الفترة من غرة جانفي 2007 إلى 07 جوان 2011 على 6 استشارات آخرها بتاريخ 15 ماي 2008 ولم تفز منها "المطبعة" إلاّ باستشارتين في 2007.

وإجمالا يبرز تراجع القدرة التنافسية "للمطبعة" في ظلّ تطوّر المحيط التنافسي لقطاع الطباعة والالتزامات التي تتضمنها التراتيب المنظّمة للصفقات العمومية والموضوعة على عاتق المشتري العمومي. وقد أفادت "المطبعة" في هذا السياق بأنها ستواصل جهدها لتحسين نسبة الفوز بالصفقات مستقبلا.

ب- إيرادات الفروع والمكاتب بالشبابيك الموحّدة

تتولى "المطبعة" بيع منتجاتها وتنفيذ طلبات نشر الإعلانات القانونية والشرعية والعدلية بمقرّها الاجتماعي وبفروعها الثلاثة بكلّ من تونس وصفاقس وسوسة وبمكاتبها بالشبابيك الموحّدة (23 شبّاكا موحّدا بمقرّ 21 ولاية[1]).

وبلغ رقم المعاملات الجمليّ المتأتيّ من الفروع 2,760 م.د في سنة 2010 مقابل 2,641 م.د في سنة 2006. ولم يتعدّ معدّل رقم معاملات الفروع خلال السنوات من 2006 إلى 2010 نسبة 16,01 % من رقم معاملات المؤسّسة. وسجّلت هذه النسبة انخفاضا متواصلا خلال الفترة المذكورة حيث تراجعت من 17,05 % في سنة 2007 إلى 14,88 % في سنة 2010.

وتبيّن أنّ الفروع لا تعمل بمقتضيات دليل الإجراءات في عدّة مجالات كالبيع المؤجّل لمنشورات "المطبعة" والاشتراك بالرائد الرسمي عن طريق أذون التزوّد والإشهاد بمطابقة نسخ الرائد الرسمي للأصل حيث اقتصر فرع تونس على البيع بالحاضر ولم يشمل نشاطه بالمرّة قبول طلبيّات أشغال الطباعة في حين أنّ فرعي سوسة وصفاقس لا يقومان بالإشهاد بمطابقة نسخ الرائد الرسمي للأصل.

وبيّنت الزيارات الميدانية أنّ فرع "المطبعة" بسوسة يكتفي بقبول طلبيّات الحرفاء التقليديين دون السعي إلى استقطاب حرفاء جُدد أو إلى تنويع المنتجات وأنّه يفتقر إلى قاعدة بيانات تخصّ المؤسّسات المتمركزة جغرافيا بولايات الوسط من شأنها أن تكون منطلقا لإرساء علاقات تعامل معها.

---

[1] يوجد مكتبان بكلّ من شبّاكي تونس وبنزرت ولا يوجد مكتب بالشبابيك الموحّدة بمقرّ ولايات منوبة وأريانة وبن عروس.

واتّضح أنّ الإدارة الفرعية للبيوعات لا تملك معطيات تخصّ الفروع على غرار تبويب المبيعات حسب الطلب لفرعي سوسة وصفاقس ممّا لا يمكّن من الوقوف على وضعية الفرعين ومدى توفّقهما في استقطاب الحرفاء واتّخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي النقائص المسجلة.

أمّا المكاتب الموجودة بالشبابيك الموحّدة فقد حقّقت إيرادات بلغ مجموعها1,111 م.د في سنة 2010 مقابل 0,514 م.د في سنة 2006. ورغم تضاعف المقابيض الجمليّة خلال الفترة المذكورة لم تتمكّن بعض هذه المكاتب من تغطية أعبائها حيث أنّ رقم معاملات 12 منها لم يكن كافيا لتسديد نفقات تأجير الأعوان العاملين بها. وقد تجاوزت أعباء التأجير ضعف رقم المعاملات المسجل بخمسة[1] مكاتب بالشبابيك الموحّدة.

وتبيّن أنّ جلّ المكاتب الموجودة بالشبابيك الموحّدة تفتقر إلى المستلزمات الضرورية للعمل على غرار آلتي الحاسوب والفاكس اللتين تعهّدت "المطبعة" بتوفيرهما عملا بالاتفاقية التي أبرمتها في 13 أفريل 2009 مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. فقد اقتصر عدد المكاتب المجهّزة بحواسيب على 4 فقط ممّا جعل بقيّة المكاتب تلجأ إلى التسجيل اليدويّ لعمليّات بيع الإعلانات الإشهاريّة رغم أهمية رقم المعاملات التي تسجّلها بعض هذه المكاتب بهذا العنوان على غرار المكتب الكائن بالشباك الموحّد بسوسة[2]. ولم يتجاوز عدد المكاتب التي يتوفّر لديها فاكس سبعة مكاتب[3] والحال أنّ هذه الآلة تستعمل لإرسال الوثائق المحاسبية إلى مقرّ "المطبعة". وقد انجرّ عن غياب هذا الجهاز بمكتب الشّبّاك الموحّد ببنزرت بذل مصاريف بعنوان إرسال الوثائق بلغت 370 دينارا خلال الفترة الممتدة من غرّة ديسمبر 2010 إلى 21 جوان 2011 وهو مبلغ كاف لتغطية كلفة اقتناء جهاز فاكس. أمّا بمكتب الشبّاك الموحّد بسوسة، فقد ترتّب عن هذه الوضعيّة تأخير في إرسال الإعلانات إلى "المطبعة".

---

[1] زغوان والكاف وسليانة وسيدي بوزيد وقبلي دون اعتبار الشبابيك الموحّدة (3) المحدثة في 2010.

[2] ناهز بعنوان 2010 رقم المعاملات بالشباك الموحّد بسوسة 63292 دينار.

[3] بتونس وبنزرت (الغرفة التجارية) ونابل وقفصة وقابس وجندوبة والقصرين.

على صعيد آخر، أبرمت "المطبعة" اتّفاقية مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد يتمّ بمقتضاها تعويض أعوان "المطبعة" المتغيبين عن الشبابيك الموجودة بالولايات التي لا يوجد بها فرع للمطبعة بأعوان من الوكالة. وتبيّن أنّه لم يقع احترام هذا الاتّفاق لتعويض عون المطبعة الذي تغيّب عن عمله بالشبّاك الموحّد ببنزرت من 4 إلى 8 أفريل 2011 ممّا أدى إلى تعطيل سير المكتب.

كما اتّضح أنّه لم يتمّ تحصيل إيرادات بعنوان سنة 2010 خلال فترة غياب أعوان المطبعة بالشبابيك الموحّدة بكلّ من سيدي بوزيد (13 يوما) وبنزرت وسليانة والقيروان (20 يوما) وتوزر (26 يوما).

ج ـ استخلاص المستحقّات

بلغ مجموع مستحقّات المطبعة في موفّى 2010 ما قدره 14,034 م.د[1]. وتبقى المنشأة مدعوّة إلى تحسين نسبة استخلاص مستحقّاتها التي لم تتعدّ 69 % في سنة 2010. ووفقا لمنشور وزير الماليّة عدد 11 بتاريخ 6 جانفي 2003 والمتعلق بمتابعة استخلاص المطبعة الرسمية لمستحقّاتها لدى الوزارات والمؤسسات العموميّة، فإنّ المنشأة مطالبة بموافاة وزارة الماليّة بمبلغ المتخلّدات الرّاجعة إلى ما قبل غرة نوفمبر 2002 مؤيّدة بمحاضر مصادق عليها من قبل الوزارات والمؤسّسات العموميّة.

وقد توصّلت "المطبعة" إلى حدود 21 ديسمبر 2009 إلى التوقيع على محاضر اعتراف بدين بمبلغ جمليّ قدره 2,200 م.د يخصّ 16 وزارة و300 مؤسّسة عموميّة. إلاّ أنّه يتعين تدعيم جانب الاستخلاص حيث اتّضح بتاريخ 4 جويلية 2011 وجود 92 حسابا من جملة 4552 حسابا تتضمّن ديونا ترجع إلى ما قبل غرة نوفمبر 2002 منها 12 حسابا يخصّ الوزارات و80 حسابا يخصّ المؤسسات العمومية بما جملته 202 م.د[2]، علما بأنّ "المطبعة" توقّفت منذ سنة 2009 عن مكاتبة الوزارات والمؤسسات المعنية لإجراء محاضر اعتراف بالدين.

---

[1] تقرير مراجع الحسابات للسنة الماليّة 2010.

[2] حسب المعطيات المستقاة من الميزان حسب الأقدميّة بتاريخ 4 جويلية 2011.

III- التّنظيم والنظام المعلوماتي

سعت المطبعة الرسمية خلال السنوات الأخيرة إلى وضع أساليب عصرية للتصرف وذلك خاصة من خلال اعتماد دليل إجراءات موحّد واستغلال نظام معلوماتي للنهوض بأداء المؤسسة. وأبرزت الأعمال الرقابية نقائص تعلّقت أساسا بأدوات التنظيم المعتمدة وبالهياكل السّاهرة عليه وبتركيز النظام المعلوماتي واستغلاله.

أ - التنظيم

يشكو تنظيم المطبعة الرسمية إخلالات تتعلّق أساسا بالتنظيم الهيكلي المعتمد وبالتصرف في الموارد البشرية وفي الأرشيف وفي المخزون.

1- التنظيم الهيكلي

بمقتضى الأمر عدد 1184 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007 تمّت المصادقة على الهيكل التنظيمي "للمطبعة" الذي تمّ بموجبه التخلّي عن 15 إدارة فرعية و6 مصالح فأصبحت المنشأة تتضمن 23 مصلحة و6 إدارات فرعية و10 إدارات 8 منها[1] بدون إدارات فرعية. ونتج عن ذلك اختلال في التنظيم أفضى بدوره إلى عدم توفّر العدد اللاّزم من رؤساء الإدارات الفرعية لتغطية الشغورات في الخطط الوظيفية الأعلى من جهة وإلى عدم كفاية الخطط الوظيفية لترقية رؤساء المصالح الذين تتوفّر فيهم الشروط من جهة أخرى[2] وهو ما يقلّص من الحوافز الكفيلة بتشجيع الإطارات على تحسين مردوديتهم.

---

[1] رقابة التصرف- التدقيق الداخلي – الموارد البشرية- الصيانة – الإعلامية- الإصدارات الرسمية- الشؤون القانونية – المحاسبة والمالية.

[2] في موفّى جويلية 2011 فاق عدد الذين تتوفر فيهم شروط التسمة في خطة كاهية مدير و رئيس مصلحة 20 عونا بالنسبة إلى كلّ من الخطتين.

وبلغ في موفى جويلية 2011 عدد الخطط المشغولة 35 من جملة 39 خطّة متوفرة بالهيكل التنظيمي. ورغم أهمية بعض الخطط الوظيفية فقد ظلّت شاغرة[3] ممّا أثّر سلبا على فعالية هياكل "المطبعة" وعلى نشاطها حيث لم يتسنّ لها القيام بدراسة قدراتها الإنتاجية بالنسبة إلى مختلف المواد المصنعة وتحديد مؤشّرات تمكّنها من تقييم أداء هياكلها وهو ما لا يساعد على القيام بوظائف الإشراف والمتابعة على الوجه الأفضل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ "المطبعة" عرضت في مناسبتين على وزارة الإشراف مشروعا لتعديل الهيكل التنظيمي بتاريخ 19 نوفمبر 2010 و20 أفريل 2011 دون القيام بدراسة استشرافية معمّقة تأخذ في الاعتبار تطوّر نشاطها وآفاق أعوانها لتفادي السلبيات التي رافقت وضع الهيكل التنظيمي المعتمد حاليا والذي اتضح بعد ثلاث سنوات من المصادقة عليه أنّه غير ملائم لتطور المنشأة ولطموحات أعوانها.

ويستدعي النهوض بالجانب التنظيمي "للمطبعة"، توخّي مزيد الدّقة عند تحديد أهداف عقود البرامج حتّى تكون مرجعا للمؤسسة لمتابعة نشاطها وتقييم أدائها كما يستوجب إتمام دليل الإجراءات ووضع آليات تضمن متابعة تطبيقه والقيام بتحيينه في الإبان وتوثيقها.

ويقتضي إضفاء الفعالية على نشاط "المطبعة" إحكام التنسيق بين مختلف هياكلها[1] ومزيد تفعيل مصالحها الداخلية التي تعنى بمراقبة التصرف وبالتدقيق الداخلي وتوسيع نطاق تدخلها وتدعيم مؤهلات الأعوان المكلفين بها وهو ما تعهدت المؤسسة بالسعي إلى تحقيقه.

2- التصرّف في الموارد البشرية

تراجع عدد أعوان "المطبعة" من 519 عونا في سنة 2009 إلى 513 عونا في موفى سنة 2010 يتوزعون بين 429 عونا قارا و81 عونا عرضيا و3 أعوان متعاقدين. ومكّنت الأعمال الرقابية من الوقوف على بعض الإشكاليات التي تشوب التصرّف في الموارد البشرية لدى المطبعة الرسمية تعلّقت أساسا بانتداب الأعوان وتوظيفهم وترقيتهم.

---

[3] مدير الإصدارات الرسمية والأرشيف والتوثيق والإدارتين الفرعيتين للمصالح المشتركة وللإنتاج ومصلحة البرمجة والدراسات.

[1] خاصة منها التنسيق بين الإدارة التجارية والإدارة الفرعية للبيوعات والتنسيق بين قسم التصرف في الأصول الثابتة ومصلحة الصيانة.

-انتداب الأعوان

باستثناء بعض الانتدابات لعدد من الأعوان القارين[2] دأبت "المطبعة" على اللجوء المكثّف إلى انتداب الأعوان العرضيين لمدّة 6 أشهر ثمّ إلى تجديد عقودهم لعدد من السّنوات. وإزاء تفاقم عدد العرضيين بالمؤسسة وسعيا إلى تسوية وضعيّاتهم تمّ اعتماد برنامج مرحلي لترسيم الأعوان العرضيين مكن إلى غاية شهر جويلية 2011 من إدماج 108 أعوان.

ولئن نصّ النظام الأساسي الخاص بأعوان "المطبعة" على الشروط الأساسية لتصنيف الأعوان وتدرجهم إلاّ أنّ هذه العملية لم تكن بمعزل عن إخلالات أثّرت على درجة مصداقيتها وصحتها وجعلتها عرضة لانتقادات الأعوان الذين طالبوا في سنة 2011 بمراجعتها قصد استرجاع حقوقهم. وتمّ فعلا تمكين 15 عونا من التدرّج بثلاثة أصناف دفعة واحدة كما تمتّع أغلبية الأعوان المتبقين من التدرج بصنفين.

وخلافا للإطار القانوني المنظّم لنشاط المنشآت والمؤسسات العمومية[1] وللنظام الأساسي الخاص بأعوان المطبعة الرسمية وللهيكل التنظيمي للمنشأة، لم يتمّ منذ 2006 إعداد قانون إطار يتمّ من خلاله تحديد حاجيات "المطبعة" وفق حجم أنشطتها واستقطاب الكفاءات المناسبة.

-توظيف الأعوان

لم تتولّ "المطبعة" إعداد بطاقات المهامّ بالنسبة إلى كلّ هياكلها باستثناء إدارة التصرف في الموارد البشرية. وفي غياب مثل هذا الإطار الذي يحدّد مهامّ كل عون ويُمكن اعتماده كآلية تساعد على تأمين المتابعة والتقييم فإنّه يصعب تحديد مسؤوليات الأعوان في

---

[2] 5 مهندسين وإطارين خلال سنتي 2003-2004 وإطار فني سنة 2005 وإطار في سنة 2009.

[1] القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة ومنشورا الوزير الأول عدد 38 المؤرخ في 25 أوت 1997 وعدد 40 المؤرخ في 3 أكتوبر 1998 .

مباشرة عملهم. ويحول ذلك دون تمكين المؤسسة من إحكام استغلال الكفاءات المتوفّرة حيث لوحظ أنّ بعض الأعوان[2] يتمتّعون بمرتّبات دون القيام بأيّ عمل.

وتوصي دائرة المحاسبات بمراجعة النظام الذي تعتمده إدارة "المطبعة" لمتابعة حضور الأعوان والذي اتسم بمحدوديته في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حضور الأعوان وتأمينهم لواجباتهم المهنية .

من جهة أخرى، تبيّنت نقائص في مستوى توزيع أعوان الإنتاج بين المصالح وتكوينهم. من ذلك أنّ مصلحة التسفير تشكو قلة الموارد البشرية بقسم القصّ ممّا أدّى إلى عدم استغلال مركزي عمل من جملة 6 مراكز وأثّر سلبا على متابعة أعمال الإنتاج وحسن توظيف الأعوان.

ولم تتولّ "المطبعة" تنفيذ عدد هامّ من الدورات التكوينية المبرمجة لسنة 2010 تتعلّق في معظمها بتحديد المرجعيات ومراقبة الجودة. كما أنّها لم تضع برنامج تكوين بعنوان السنوات 2008 و2010 و2011 يخصّ بعض الجوانب من نشاطها كالصيانة. ومن شأن ذلك أن يحدّ من إمكانيات تنمية قدرات أعوان المطبعة وأن يؤثر سلبا على فرص النهوض بإنتاجها.

3- التصرّف في الأرشيف

أعدّت "المطبعة" مشروع جداول مدد الاستبقاء الخاصّة بها إلاّ أنّه لم يحظ بمصادقة مؤسسة الأرشيف الوطني إلى موفىّ جويلية 2011. وإزاء هذه الوضعية أوكل إلى الهيكل المكلّف بالأرشيف تنفيذ جداول مدد الاستبقاء المتعلّقة بالوثائق المشتركة غير أنّ هذه الجداول لا تنطبق على كلّ وحدات المطبعة الرسمية كالإدارة التجارية وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإصدارات الرسمية والأرشيف والتوثيق وإدارة الإنتاج.

---

[2] رئيس مصلحة التسفير ورئيس مصلحة الأرشيف تحصلا خلال الفترة من جانفي 2010 إلى جويلية 2011 على 14,179 أ.د و17,206 د. وعون يواصل التمتّع بأجوره بنسب لا تتماشى وعدد أيام عمله الفعلية ممّا شجعه على مواصلة غياباته طيلة عدّة سنوات.

وخلافا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 30 لسنة 2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 والمتعلّق بهياكل التصرّف في الوثائق والأرشيف ومحلات حفظ الأرشيف الانتقالي، لا تتوفر بالفضاء المخصّص للأعوان العاملين في الأرشيف مواصفات الصحّة والسلامة كما لا تتوفّر في المحلّ المخصّص للأرشيف الظروف البيئية التي تمكّن من حماية الوثائق. وتستدعي هذه الوضعية الإسراع بتخصيص محلاّت تتوفر فيها المواصفات اللازمة لسلامة الأعوان ولتوفير الظروف الملائمة لحفظ الأرشيف.

4- التصرّف في المخزون

تطوّرت قيمة مخزون الموادّ تامة الصنع من 1,288 م.د في موفى 2006 إلى 1,393 م.د في موفى 2010 يتوزع بين مخازن رادس وصفاقس وسوسة وتونس. وقد اتّضح أنّ "المطبعة" لم تبادر منذ 2003 بتحيين مستوى كلّ من المخزون الأدنى والمخزون الأقصى بالنسبة إلى كلّ المطبوعات تامّة الصنع بالرّغم من التغيرات التي شهدتها هذه المطبوعات.

كما أبرزت الزيارات الميدانية التي أدّاها الفريق الرقابي إلى مخازن "المطبعة" بكلّ من رادس وسوسة وتونس أنّ ظروف حفظ المخزون غير ملائمة بفرع تونس حيث تبيّن ضيق المكان المعدّ لتخزين الموادّ تامّة الصنع ممّا حال دون توفّر البعض منها. وفي المقابل تشهد ممرّات المقرّ تراكم بعض الموادّ والمعدّات المكتبية وعدد هامّ من الفواتير بعنوان سنوات 2005-2009 ومن نسخ للرائد الرسمي. كما لوحظ أنّه لا يتمّ دائما حفظ الكمبيالات المقروءة آليّا بالخزينة المخصّصة لها رغم أهميتها حيث تبين وجود 11.500 وحدة منها بالرّفوف.

وخلافا لقواعد حسن التصرف في المخزون، يقوم جميع أعوان فرع تونس بمهام متنافرة تتعلّق بفوترة الخدمات والتصرف في المخزون.

ويتمّ بمخزن رادس تخزين طلبيات الحرفاء بفضاء لا يمكّن من استيعاب كلّ المنتوجات لضيق مساحته مما أدى إلى وضع جزء هامّ منها في الممرّات. وبلغت قيمة المطبوعات حسب الطلب التي لم يتمّ تسليمها إلى أصحابها 213,159 أ.د في موفى 2010 منها حوالي 70 % بعنوان مطبوعات أمنية يرجع بعضها إلى سنتي 2007 و2009 على غرار

وثيقة السفر الخاصة بالعمرة وبطاقة الإقامة الزرقاء (34.850 نسخة) وبطاقة الإقامة الصفراء (2.300 نسخة).

ب- النظام المعلوماتي

سعت المنشأة إلى تركيز نظام معلوماتي وتوفير وسائل لوقايته من الفيروسات وحمايته ضدّ القرصنة فضلا عن تدعيمه بمنظومات لتشغيل موقع الواب الخاص بها ولتطوير البرمجيات التي هي في طور الاستعمال. ورغم أهمية ما تمّ إنجازه، لم يخل هذا النظام من إخلالات تعلقت بدرجة تحقيق أهداف المخطط المديري للإعلامية بشأن تركيز التطبيقات واستغلالها وبتوفير السلامة المعلوماتية الضرورية لنظام المعلومات.

1- المخطط المديري للإعلامية

تولّت "المطبعة" في سنة 2003 إعداد مخطّط مديري للإعلامية للفترة 2004-2006 تتمثّل أهدافه أساسا في إقامة شبكة اتصال داخلية واعتماد الإنترانت وتطبيقات تمكّن من العمل الجماعي لتحسين الإنتاجية بالمطبعة الرسمية عن طريق توفير معلومات موحّدة ومحيّنة، وذلك فضلا عن تثبيت موقع للواب والقيام بعمليات للتعريف به ووضع نظام على الانترنت قصد التكفل بالإعلانات القانونية للحرفاء ودمجه مع موقع الواب وإنشاء نظام إدارة الوثائق الإلكترونية.

وقد سجّلت "المطبعة" تأخيرا في تحقيق هذه الأهداف خاصّة في مستوى تركيز المنظومات حيث عرف البعض من مشاريعها تعطّلا في الانطلاق فيما شهد البعض الآخر تأخيرا في الإنجاز وهو ما حدا بها إلى إعداد مخطط مديري ثان يغطي الفترة 2007-2009 لم يسلم بدوره من ظاهرة الإرجاء إذ تمّ التمديد في تنفيذه بسنة. ولم تتوصّل "المطبعة" إلى موفى جويلية 2011 إلى تركيز 6 منظومات تعلّقت بمراقبة الجودة وبالمحاسبة التحليلية وبمراقبة التصرّف وبالتصرّف في الصيانة بواسطة الإعلامية ومنظومتي التصرّف في الأصول الثابتة وفي أسطول المنقولات وتأخّرت في إنجاز منظومتي التصرّف في الموارد البشريّة والتصرّف في الإنتاج ومنظومة المساعدة على أخذ القرارات وفي تركيز نظام متابعة مختلف أنشطة المنشأة بالاعتماد على مؤشرات مضبوطة مسبقا.

ويظلّ إنجاز البعض من هذه المنظومات رهين توفّر الأرضية اللازمة والمتمثّلة أساسا في تطوير مناهج العمل وأساليبه وتدعيم جداول القيادة الحالية بإضافة جداول أخرى تمكّن من تحديد نسبة الإنتاج الشهري والسنوي ونسبة تعطّل الإنتاج ومتابعة خطوط الإنتاج. كما تظلّ منظومة التصرف في نظام الجودة رهينة اعتماد نظام للمحاسبة التحليلية ونظام فعّال لمتابعة الإنتاج.

وانجرّ عن عدم تركيز بعض المنظومات المبرمجة مواصلة استعمال الوحدات المعنيّة لتطبيقات مكتبيّة لمتابعة أنشطتها وأدى ذلك إلى التكرار في إدخال البيانات ومعالجتها نتيجة لعدم التكامل والاندماج بين مختلف المنظومات والتطبيقات المعلوماتية المستعملة على غرار منظومة التصرف المالي والمحاسبي حيث حال عدم اندماجها مع تطبيقات إدارة التصرّف في الموارد البشرية والإدارة الفرعية للتزوّد دون الاستغلال الأمثل لها. كما حال غياب الاندماج بين التطبيقات المتعلّقة بالشراءات والمحاسبة والميزانية مع وجود بعض الصعوبات الفنية وعدم تطويع هذه المنظومات لخصوصيات نشاط "المطبعة" دون قيام إدارة مراقبة التصرّف باستغلال منظومة المالية والمحاسبة في جانبها المتعلّق بمتابعة الميزانية.

وفي غياب اندماج منظومة متابعة مخزون المواد تامة الصنع مع التطبيقات الخاصة بمتابعة المخزون على مستوى الفروع يتعذّر على المسؤول عن التصرف في مخزون المواد تامة الصنع الاطّلاع على مستوى المخزون بالفروع بصفة حينية والاستجابة لطلبات التزوّد في الإبان.

من جهة أخرى، يوفّر موقع الواب الخاصّ "بالمطبعة" الذي دخل حيز الاستغلال بتاريخ 22 جانفي 2009 مجانا عدّة وثائق[1]. غير أنّه تبين غياب تحيين بعض

[1] كالدستور التونسي والرائد الرسمي للنصوص التشريعية والقانونية ابتداء من سنة 1956 والرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية والرائد الخاص بإعلانات المحكمة العقارية ابتداء من سنة 2004 والمجلات القانونية ومجموعة من النصوص القانونية حسب المادّة.

المعلومات المتوفّرة إلى موفى جويلية 2011 فضلا عن محدودية أدوات البحث[2] وعدم توفر بعض الوثائق المعلن عنها[3].

ونص المخطط المديري للإعلامية على أن يكون موقع الواب الخاص "بالمطبعة" أداة لتطوير الجانب التجاري ولتوفير الخدمات عن بعد، غير أنّه لم يتمّ تفعيل هذه الخدمات رغم ما يمكن أن توفّره من دعم لموارد المنشأة وتعزيز لمكانتها في القطاع. وتبرز ضرورة مزيد تطوير الموقع بإضفاء الصبغة التفاعلية عليه وتفعيل بعض الخدمات التي ظلت غير مستغلة رغم برمجتها منذ عدّة سنوات على غرار بعث شباك موحّد افتراضي يمكّن من قبول مطالب نشر الإعلانات والاشتراكات بالرائد الرسمي فضلا عن تدعيم نشاط إرشاد الحرفاء وتوجيههم.

وقد حدّت هذه العوامل فضلا عن عدم انتداب أعوان مختصّين في هذا المجال وغياب دليل للإجراءات وأدلة استعمال التطبيقات الإعلامية من تطوير النظام المعلوماتي والاتّصال "بالمطبعة".

2- السلامة المعلوماتية

كلّفت"المطبعة" في سنة 2008 أحد المكاتب بالتدقيق في نظامها للسلامة المعلوماتية وتولّى هذا الأخير إعداد تقرير في الغرض ضمّنه جملة من التوصيات ظلّ بعضها في انتظار اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها حيز التنفيذ. ويذكر من بين هذه التوصيات توثيق عمليات العبور عبر الانترنت أو وضع إجراءات متابعة لعمليات الطباعة ودمج التطبيقات الإعلامية بصفة آلية عن طريق واجهات المستخدم التلقائي وإعداد دليل استعمال لجميع التطبيقات ووضع آليات للفصل بين عمليات إدخال المعلومات والتصديق عليها وإعداد الوثائق التقنية للتطبيقات. وقد تعهدت المطبعة بتنفيذ هذه التوصيات خلال سنتي 2011 و2012.

---

[2] لا يمكّن الموقع من البحث حسب كلمات مفاتيح تخصّ موضوع النص القانوني.

[3] على غرار مجموعتي النصوص المتعلقتين بالتنظيم القضائي بتونس وبالتنظيم السياسي والحياة العامة وكذلك دليل المطالب بالضريبة.

وتمّ إحداث خلية للسلامة المعلوماتية تتولّى إعداد تقرير شهري يرفع إلى الإدارة العامة للمؤسسة غير أنّها لم تنجز هذه المهمّة. كما لم تجتمع لجنة السلامة التي تمّ إحداثها[1] لضبط تراتيب السلامة المقترحة من قبل هذه الخلية. وحدّدت إدارة الإعلامية في مارس 2011 قواعد التصرف في كلمات العبور ودعت إلى تحيينها غير أنه تبين أن نسبة 32 % من كلمات العبور المحدثة لا يتوفّر فيها الحدّ الأدنى من السلامة.

واتضح من خلال النظر في قائمة مستعملي قاعدة البيانات "oracle" أنّ المساحات الممنوحة للمستعملين من شأنها التأثير سلبا على أداء هذه القاعدة كما تبين وجود احتمالات لاستعمالات غير مراقبة لهذه المساحات. فضلا عن ذلك اتضحت محدودية المفاتيح المرجعية مقارنة بالمفاتيح الأولية باعتبار أنّ أعدادها غير متناسبة. وتعكس هذه الوضعية غياب الدقة في عملية تصميم قاعدة البيانات بالإضافة إلى غياب الآليات الكفيلة بضمان حماية قاعدة البيانات ومتابعة جميع أنواع العمليات التي تشملها من خلال أدوات النفاذ المختلفة.

كما لم تقم المطبعة بوضع خطة لضمان استمرارية نشاطها في صورة حدوث عائق يحول دون استغلال الأنظمة المعلوماتيّة.

*

* *

تعتبر المطبعة الرسمية أحد أبرز المتدخّلين في قطاع الطباعة بالنظر إلى مهامّ طبع وتزويد مختلف الهياكل العموميّة بجميع الوثائق والمطبوعات والمعلّقات والنشر الإداري والقانوني والجامعي التي تمّ تكليفها بها. وإزاء تطوّر القطاع واحتداد المنافسة تولّت "المطبعة" تعصير أدوات الإنتاج لتحسين جودة منتوجاتها وتلبية حاجيات حرفائها غير أنّ تراجع قدرتها التنافسية بالنسبة إلى مطبوعاتها وخاصّة منها تامّة الصنع وحسب الطلب من شأنه أن يجعلها عرضة لانخفاض مبيعاتها ولتدنّي مكانتها ضمن القطاع.

---

[1] مقرر الإدارة العامة عدد 341 المؤرخ في 27 جوان 2007.

وإزاء هذه الوضعية فإنّ المطبعة الرسمية مدعوّة إلى إيجاد الحلول الكفيلة بالنهوض بإنتاجها عبر مزيد التحكّم في مختلف مراحله وحسن توظيف مواردها البشريّة وتحديد سعر التكلفة الحقيقية لمنتجاتها اعتمادا على المحاسبة التحليلية فضلا عن تحسين سياستها التجارية.

ويتطلّب ذلك توخّي سياسة تسويقية استشرافية وإيلاء دراسة السوق المزيد من الأهمّيّة لتطوير مجالات جديدة لأنشطتها قصد تدعيم علاقتها بحرفائها الحاليين واستقطاب حرفاء جدد وهو ما يقتضي مزيد النهوض بفروع "المطبعة" وبالخدمات المسداة بمكاتبها بالشبابيك الموحّدة.

كما تتطلّب تنمية إيرادات "المطبعة" النهوض بالصادرات وإيلاءها أهمية أكبر للتعريف بمجالات نشاطها خاصّة أنّه اتّضح غياب سياسة محدّدة وموثّقة بهدف استقطاب الحرفاء الأجانب أو الترفيع في قيمة الصادرات التي لم يتعدّ معدّلها 0,95 % من رقم معاملات المؤسّسة خلال الفترة 2006-2010.

كما تظلّ مراجعة التنظيم الحاليّ للمطبعة الرسمية وتطوير نظام معلوماتها من الأولويات التي يتعين تدعيمها لإضفاء النجاعة على تدخّل مختلف هياكل المنشأة ولتأمين الحصول على معلومات شاملة وموثوق بها تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

ردّ المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

– على مستوى الاقتناءات

تتم اقتناءات المطبعة الرسمية في إطار إجراءات مكتوبة تم إعدادها بالرجوع إلى التراتيب الجاري بها العمل في مجال الشراءات العمومية والتي ترتكز على المساواة وتكافؤ الفرص أمام الطلب العمومي. ويتم مراجعة هذه الإجراءات بصفة دورية بالرجوع إلى النصوص الترتيبية التي تصدر في هذا المجال. وقد تم في 23 جويلية 2012 مراجعة هذه الإجراءات بمقتضى المذكرة الإجرائية عدد 17 لسنة 2012.

وفي خصوص الملاحظات التي تم إدراجها بهذا الباب والتي تتمحور أساسا حول حصول بعض التأخير في اقتناء التجهيزات المدرجة بميزانية الاستثمار وعدم الدقة في تحديد المعايير الفنية الدنيا على مستوى كراس الشروط واستئثار مزوّد معين وهو سيماق بنسبة هامة من التجهيزات وحصول بعض التأخير في رفع التحفظات في خصوص آلة التجميع التي تم اقتناؤها وعدم إعادة طلب العروض في خصوص قسط غير مثمر وإبرام صفقة بالتفاوض المباشر في شأنه، تجدر الإشارة إلى أن المطبعة الرسمية تعمل على احترام التراتيب الجاري بها العمل في مجال الصفقات العمومية.

وفي ما يتعلق باستئثار المزوّد S.M بنسبة هامة ومتفاوتة من الصفقات، فإن ذلك يعود إلى أن العارض المذكور يقدم عروضا مالية أقل ثمنا مقارنة بالمنافسة. علما وأن النسبة القصوى المسجلة لفائدة هذا المزوّد بعنوان سنة 2010 تتعلق باقتناء آلة طباعة دائرية وهي الآلة التي استأثرت بدورها بجل ميزانية الاستثمار بعنوان سنة 2010 حيث مثّل ثمن هذه الآلة نسبة 76 % من كامل ميزانية الاستثمار لسنة 2010.

أمّا على مستوى المواد الأولية غير المستعملة منذ أكثر من عشرة سنوات، فقد شرعت المطبعة في استعمال البعض منها وهي على التوالي المواد عدد 3 و4 و5 الواردة

بالتقرير. أما بالنسبة للمواد الأخرى وهي المواد عدد 1 و2 و6، فقد تم تخصيص مدخرات في شأنها بنسب مختلفة وتعمل المطبعة الرسمية على إيجاد الاستعمالات المناسبة لها.

وستواصل المطبعة الرسمية وعملا بتوصيات الدائرة المجهودات الرامية إلى مزيد التقيد بالتراتيب الجاري بها العمل في مجال الشراءات العمومية. كما ستتولى برمجة حلقات تكوين في هذا المجال بما يمكّن إطاراتها وأعوانها من مزيد التعمق والتحكّم في الإجراءات المنظمة للصفقات العمومية.

ـ تنفيذ الإنتاج ومتابعته

في إطار إعادة تنظيم العمل بورشات الإنتاج، تم تعيين المدير التجاري سابقا مديرا للإنتاج وذلك بغاية إعادة هيكلة المصنع لضمان المزيد من النجاعة والمردودية.

وفي هذا المجال وفي إطار متابعة توصيات الدائرة المتعلقة بمراجعة مؤشرات الإنتاج والإنتاجية، تم إحداث لجنة الإنتاجية لضبط هذه المؤشرات بالرجوع إلى التطور التكنولوجي في أسلوب الإنتاج والاقتناءات الجديدة. وقد شرعت هذه اللجنة في ضبط مقاييس الإنتاجية الخاصة بالورشة الأمنية على أن يتم لاحقا تغطية مختلف ورشات الإنتاج.

وفي ما يتعلق بارتباط الوحدة المكلفة بمتابعة الإنتاجية وشغور الإدارة الفرعية لمتابعة الإنتاج، فانه سيتم النظر في ذلك بمناسبة إعداد الهيكل التنظيمي الجديد للمطبعة الذي سيتم إنجازه مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف توصيات الدائرة الواردة بالتقرير (الباب المتعلق بالهيكل التنظيمي) والتي تهدف إلى فتح الآفاق أمام الإطارات بما يمكن من تحفيزهم وتحسين مردوديتهم .

وفي خصوص صيانة معدات الإنتاج، فإن عدم تغطية برنامج الصيانة لكامل التجهيزات إضافة إلى عدم إنجاز كامل برنامج الصيانة يعود بالأساس إلى ضغط الإنتاج والذي يتطلب تشغيل جلّ المعدات. وعملا بتوصية دائرة المحاسبات ستعمل المطبعة على

مزيد إيلاء العناية بوظيفة الصيانة من خلال البرمجة ومسك الإحصاءات وإعداد تقارير دورية في الغرض.

ـ التأثيرات البيئية لعملية الإنتاج

في إطار متابعة توصية الدائرة المتعلق بمسك دفتر مرقم تسجل فيه كميات النفايات، وبعد التشاور مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ستتولى المطبعة الرسمية مسك هذا الدفتر عملا بمقتضيات الفصلين 33 و34 من القانون عدد 41 لسنة 1996 والذي يتعلّق بالنفايات الخطرة وهي نفايات الزيوت وخرق القماش. أما بالنسبة لبقية الفواضل الأخرى والمتمثلة في فواضل الورق وصفائح الأليمنيوم واللوح فهي فواضل غير منزلية وغير خطرة حسب وكالة التصرف في النفايات ولا يوجد دفتر خاص بها لدى الوكالة لاستعماله. وتبعا لذلك فإنّ معالجتها تتم في إطار اتفاقيات مبرمة مع حرفاء يتم اختيارهم على إثر عملية منافسة.

أمّا بالنسبة لتصنيف المطبعة الرسمية ضمن المؤسسات الخطرة، فستتولّى المطبعة الرّسمية إنجاز هذا المشروع بعنوان ميزانية سنة 2012 بعد أن تم استكمال البرنامج المتعلق بشفط الهواء المضغوط بالمصنع والذي سيمكن من تجاوز إشكال الضجيج والحرارة المحدثة من الآلات والمعدات للاستجابة إلى معايير السّلامة.

ـ كلفة الإنتاج وجودة منتوجات المطبعة

يمثل عنصر الجودة أهم الأهداف بالنسبة للمطبعة الرسمية. وفي إطار إعادة هيكلة إدارة الإنتاج وبمناسبة إعداد الهيكل التنظيمي الجديد سيتم إيلاء وظيفة الجودة المزيد من العناية أخذا بعين الاعتبار مختلف التوصيات الواردة بتقرير الدّائرة والتي تشمل بالخصوص

تحديد مهام وحدة الجودة ومختلف المقاييس والضوابط المتعلقة بالمواد الأولية وخاصة بالنسبة للورق المتلف (التقليص في كميات الفواضل) والمواد التامة الصنع (تلافي العيوب على مستوى المواد التامة الصنع) والتي من شأنها أن تمكن المطبعة الرسمية من التحكّم في كلفة الإنتاج وتحسين نوعيّة المطبوعات والتقليص في آجال التسليم.

- النشاط التجاري والاستخلاص

تعرّض تقرير الدائرة إلى جملة من الملاحظات شملت القدرة التنافسية والتصرّف في مخزون المواد التامة الصنع والإيرادات المتأتية من الفروع والشبابيك الموحدة ومتابعة استخلاص المستحقات المتخلّدة بذمة الوزارات والمؤسسات العمومية.

وفي هذا السياق، وحرصا من المطبعة الرسمية على مزيد تطوير نشاطها التجاري بما يمكّنها من تحسين قدرتها التنافسية وتحسين رقم معاملاتها، ستعمل المطبعة الرسمية على متابعة التوصيات الواردة بتقرير الدائرة والتي تتمحور حول :

- تطوير نسبة المشاركة في طلبات العروض المتعلّقة بخدمات الطباعة وتحسين نسبة الفوز بالنسبة لطلبات العروض التي يتم المشاركة فيها،

- حصر القائمات التقديرية للأثمان التي لا تتحول إلى طلبيات ودراسة الأسباب،

- إعداد قائمة الحرفاء التقليديين الذين تخلوا عن التعامل مع المطبعة الرسمية على غرار المؤسسات والإدارات الرّاجعة بالنّظر إلى وزارة الصحة العمومية (المستشفيات، إدارة الصحة الأساسية،...) ووزارة أملاك الدولة وغيرها من الحرفاء الآخرين وحصر الأسباب التي أدت إلى ذلك،

- تحسين ظروف تخزين منتوجات المطبعة الرسمية وذلك من خلال مزيد إحكام التصرف في الفضاءات المتوفرة بالمطبعة الرسمية مع اقتناء المعدات المناسبة لحفظ المخزونات (خزائن مصفحة خاصة بالكمبيالات).

- الفصل بين المهام المتنافرة وخاصة في ما يتعلّق بالفوترة وحفظ المخزونات.

أمّا في ما يتعلّق بالتوصيات المتعلقة بمزيد توسيع نشاط الفروع من خلال تمكين فرع تونس من البيع بالمؤجل وإعطاء الإمكانية لرئيسي فرع سوسة وفرع صفاقس للإشهاد بمطابقة نسخ الرّائد الرسمي للأصل وحث رؤساء الفروع على اعتماد سياسة تسويقية تمكّن من الاتصال بحرفاء جدد قصد استقطابهم، فستتولى مصالح المطبعة مزيد التعمق في هذه التوصيات والنّظر في إمكانية تطبيقها أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية المتوفّرة.

كما سيتم بالتنسيق مع إدارة الإعلامية بالمطبعة الرسمية، إعداد قاعدة معطيات تمكّن من تبويب المبيعات حسب الطلب.

أمّا في خصوص الشبابيك الموحدة وخاصة في ما يتعلق بعدم توفر المعدات الضرورية لسير العمل بها (جهاز فاكس، آلة حاسوب)، فإن ذلك يبقى مرتبطا بمردودية هذه الشبابيك باعتبار وأن رقم معاملات العديد منها وكما ورد في تقرير الدّائرة لا يغطي أعباءها.

وستعمل مصالح المطبعة الرسمية على حصر الشبابيك الموحدة التي لها مردودية قصد توفير المعدات الضرورية لها وذلك بصفة تدريجية.

أمّا في ما يتعلّق بالصادرات، ولئن تبقى محتشمة، فإنّها تمثل مدخلا للسوق الخارجية ستتولى المطبعة الرسمية تدعيمها من خلال إرساء برنامج تعاون دولى مع المستوى الدولي بما يمكنها من التفتح على المحيط الخارجي وبالتالي التعريف بمنتجاتها. ومن شأن هذا التمشي أن يفضي إلى إمكانية فتح أسواق خارجية للمنشأة.

وفي ما يتعلّق بمتابعة المستحقات المتخلدة بذمة الوزارات والمؤسسات العمومية، تعمل المطبعة الرسمية بصفة دائمة ومتواصلة على تحسين نسب استخلاصها من خلال تكليف إطار يتولى الاتصال بمختلف المصالح والوزارات ومراسلتهاكتابيا لحثها على خلاص ديونها.

ـ التنظيم

تبعا للملاحظات المثارة من قبل الدائرة والمتعلقة بعدم توازن الهيكل التنظيمي الحالي من حيث عدد الخطط الشاغرة مقارنة بعدد الإطارات الذين تتوفّر فيها شروط التسمية وعدم ملاءمته مع تطور المنشأة، وبعد أن تم إعداد مشروع أولي ظل معلّقا إلى حد هذا التاريخ لعدم إعداده في إطار دراسة استشرافية، شرعت المطبعة الرسمية في إعادة النّظر في هذا الملف وذلك من خلال تشريك مختلف الأطراف المعنية. وسيمكن هذا التمشي من إعداد مشروع هيكل تنظيمي مستقبلي يفضي إلى فتح الآفاق أمام الأعوان ومسايرة التطور التكنولوجي للمطبعة الرسمية.

وفي خصوص قانون الإطار فقد تمّ بتاريخ 8 جوان 2012 دعوة مختلف الإدارات وللفترة المتراوحة بين 2013 و2015 بالهياكل داخل المنشأة لتقديم مقترحاتها من حيث الانتدابات والترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية للفترة المتراوحة بين 2013 و2015 بما يمكن من توفير المعطيات اللازمة لإعداده.

أمّا بخصوص الملاحظات المتعلّقة بالأعوان العرضيين فإنّه وفقا للاتفاق المبرم بين الطرف النقابي والمطبعة الرسمية فقد تمّت تسوية وضعية الأعوان العرضيين الذين تمّ إدماجهم ضمن الأعوان القارين بالمنشآة إلى غاية 2010 وذلك بإعادة تصنيفهم وترتيبهم خلال شهر فيفري 2011 طبقا لجدول تصنيف الخطط المدرج ضمن النظام الأساسي الخاص بأعوان المنشأة. كما تمّ ترسيم 59 عونا خلال سنة 2011 إلى جانب 23 عونا عرضيا سيتم ترسيمهم كدفعة أخيرة في موفى سنة 2012. كما التزمت المنشأة بعدم انتداب الأعوان العرضيين في المستقبل.

من ناحية أخرى وفي إطار مزيد إحكام استغلال الكفاءات المتوفرة بالمنشأة ومتابعة للملاحظات الواردة بتقرير دائرة المحاسبات، فقد تمّ تكليف رئيس مصلحة التسفير سابقا

بالإشراف على فرع المطبعة الرسمية بتونس بما يتماشى ومؤهلاته العلمية باعتباره متحصلا على شهادة جامعية في التصرف. كما سيتمّ لاحقا تكليف رئيس مصلحة الأرشيف والملحق حاليا بالإدارة التجارية بالإشراف على المصلحة المذكورة. أمّا بالنسبة للأعوان وفي إطار إعادة توظيفهم بما يتناسب ومؤهلاتهم التقنية، تمّ إرجاع عدد هام منهم من المصالح الإدارية والتجارية إلى ورشات الإنتاج وذلك في اتجاه تدعيم طاقة إنتاج المطبعة الرسمية.

وستواصل المطبعة الرسمية متابعة بقية التوصيات المتعلّقة بضرورة مطابقة الخطط الوظيفية للأعوان بالمهام الفعلية المناطة بعهدتهم بمناسبة إعداد الهيكل التنظيمي الجديد.

كما سيتمّ تدعيم برنامج تكوين الأعوان في مختلف المجالات وخاصة في مجال الصيانة من خلال فتح آفاق التعاون مع المؤسسات المختصة الوطنية والأجنبية بما يمكّن الأعوان من تحفيزهم وتحسين مردوديتهم.

وقد شرعت المطبعة الرسمية في هذا البرنامج خلال شهر جوان 2012، حيث عقدت جلسة عمل مع الجانب الفرنسي في إطار التعاون الفنّي بغاية إرساء برنامج تعاون في مجال التكوين وإكساب الخبرات.

وفي ما يتعلّق بالأرشيف وخاصة بالنسبة لجداول مدد استبقاء الوثائق الخاصة بالمطبعة الرسمية، وفي إطار الاستعداد لإصدار نصّ ترتيبي في الغرض، شرعت المطبعة الرسمية في إعداد نماذج لهذه الجداول للبعض من هذه الإدارات (إدارة المنشورات الرسمية، الإدارة التجارية) على أن يتمّ تغطية مختلف الإدارات والمصالح بصفة تدريجية.

أمّا بالنسبة للفضاء المخصص للأرشيف وعدم ملاءمته مع قواعد الصحة, فإنّ ذلك يعود إلى ضيق المساحات بالمطبعة الرسمية. وستعمل المطبعة الرسمية قدر الإمكان على تحسينه وذلك في حدود الإمكانيات المتوفّرة.

ـ النظام المعلوماتي

في خصوص الملاحظات المثارة في هذا المجال والتي تتمحور حول حصول بعض التعثر في إنجاز المخطط المديري للإعلامية وعدم بلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة في تركيز المنظومات المتعلّقة بمراقبة الجودة والمحاسبة التحليلية ومنظومتي التصرف في الأصول الثابتة والمعدات السائرة، فإنّ هذه الملاحظات تبقى قائمة وستعمل المطبعة الرسمية على متابعتها بصفة تدريجية وحسب الأولويات والتي سيتمّ ضبطها بالتنسيق مع مختلف الإدارات المتدخلة بالمطبعة الرسمية وهي إدارة الإعلامية وإدارة الإنتاج وإدارة مراقبة التصرف وإدارة المحاسبة والمالية وإدارة الموارد البشرية والإدارة الفرعية للتزود.

كما ستحرص المطبعة الرسمية على ضمان الاندماج بين هذه المنظومات بما يمكن من توفير المعلومة بصفة حينية وبالتالي إعداد جداول القيادة اللازمة في أقصر الآجال.

أمّا بالنسبة لموقع الواب، فإنّ إدارة الإعلامية تعمل في الوقت الحاضر على تطويره بما يمكّن من تركيز محرك بحث يوفر خدمات مختلفة ومتنوعة للموقع.

ـ السّلامة المعلوماتية

تتولى إدارة الإعلامية متابعة التوصيات المضمنة بالتقارير الدورية المعدّة في الغرض من قبل المكاتب المختصة. وقد تمّ بتاريخ 8 ديسمبر 2011 عقد جلسة عمل بحضور ممثل عن المزوّد A.S وممثلين عن المطبعة الرسمية للتثبت في الملاحظات المثارة من قبل

دائرة المحاسبات في خصوص قاعدة البيانات ORACLE. وقد تولى المزوّد تقديم التوضيحات اللازمة. وتمّ إعداد محضر في الغرض.

أمّا بالنسبة لمخطط الاستمرار للنّظام المعلوماتي، فقد تمّ تخصيص الاعتمادات اللاّزمة في هذا المجال وسيتم الشروع في إنجازه خلال الفترة المقبلة على امتداد سنتين وابتداء من سنة 2013.

في الختام، فإني أغتنم هذه الفرصة لأتقدّم بعبارات التقدير والاحترام لدائرة المحاسبات وخاصة للفريق المتدخل على ما بذله من مجهودات لمساعدة المطبعة الرسمية في حصر النقائص وتقديم التوصيات اللازمة في الغرض لتلافيها. كما أؤكّد لكم بأنّ المطبعة الرسمية ستبذل كل ما في وسعها لمتابعة هذه التوصيات بما يمكنها من مزيد التقيد بقواعد حسن التصرف ويساعدها على تحقيق أهدافها التي ترمي إلى تطوير نشاطها وتحسين مردوديتها والرّفع من نجاعتها وتمكينها من مزيد الإشعاع على المستوى الوطني والدّولي.